



لبنان

تقرير مراجعة المالية العامة

مخطط تمويل بونزي؟



موجز

عملية لإعادة تشكيل الأوضاع الاجتماعية والسياسية والاقتصادية في المستقبل.

١١. **تجدر الإشارة إلى الاعتبارات التالية.** أولاً، في حين تُركّز الدراسة في هذا التقرير على المالية العامة، فإن اعتبارات ميزان المدفوعات هي التي كانت تحرك السياسة الاقتصادية خلال الفترة المشمولة بالدراسة. فما يقوم به المصرف المركزي من عمليات شبه مالية، نتيجة ضغوط ميزان المدفوعات، نشأ عنها تكلفة هائلة لم تكن ظاهرة ولا مُعترف بها وغير واردة في أي تقارير. إضافة إلى ذلك، لا يزال لبنان أكبر مضيف للاجئين على مستوى العالم، نسبةً لعدد السكان، وذلك نتيجة لنشوب الحرب في سوريا. ولا يحلّ هذا التقرير هذه المنفعة العامة التي يقدمها لبنان إلى العالم أجمع منذ عام ٢٠١١، حيث قد خضعت لتقييم متعمق في تقرير للبنك الدولي بعنوان نتائج الحرب: تبعات الصراع في سوريا على المنطقة.

القسم الأول: سياسة المالية العامة في الجمهورية الثانية

١٧. **يوضح القسم الأول دور المالية العامة في سريّة استحواذ النخبة على الموارد، حيث يحدّد الموارد المحوّلّة ويقدّر حجمها، بالقدر الذي تسمح به البيانات.** ويقوم بتحديد الأساليب التي تسببت في ابتعاد الحكومة اللبنانية على نحو مستمر عن سياسة المالية العامة المنتظمة والمنضبطة. ولم يكن هذا الابتعاد ناتجاً عن نقص الموارد حيث استمرت تدفقات رأس المال الكبيرة لعقود، أو في البدائل عن هذه السياسات، مع استمرار التحذيرات والمشورة والدعوة إلى الإصلاح من أصحاب المصلحة المحليين والشركاء الدوليين. بدلاً من ذلك، كان ابتعاد الحكومة متّسقاً إلى حد كبير مع الهدف المتمثل في خدمة مصالح

١. **يأتي حجم ونطاق الإفلاس المالي الكلي في لبنان (نسبياً) على نحو قد يؤدي إلى تقويض الاقتصاد السياسي للبنان بعد الحرب الأهلية -الجمهورية الثانية.** فقد ازدهر هذا الاقتصاد السياسي في ظل تدفقات ضخمة من الودائع مؤلّت امتيازات^٧ عامة وخاصة للقلة (بما في ذلك في القطاع المصرفي) ومحسوبة سياسية مارست هيمنة على الإدارة العامة. غير أن النهاية، التي تمثلت في التوقف المفاجئ خلال شهر أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٩، تؤدي على ما يبدو إلى تفكّك هذا الاقتصاد السياسي، كما يتضح من انهيار الخدمات العامة الأساسية، واستمرار الشقاق السياسي الداخلي الموهن لأوصال الدولة، واستقالة/هجرة بعض النخب الاجتماعية والاقتصادية التي كانت استفادت من هذا النموذج. في الوقت نفسه، فإن العبء الأكبر للأزمة يقع على كاهل الفقراء والطبقة المتوسطة، وهي الفئات التي لم يكن النموذج القائم يلبي حاجاتها أصلاً. في الواقع، يمر لبنان الآن بمرحلة تحوّل اجتماعي وسياسي واقتصادي في عملية إعادة تشكيل غير معروفة أبغادها بعد^٩.

١١. **يحلل تقرير مراجعة المالية العامة أوضاع المالية العامة في لبنان على مدى أفق زمني طويل لفهم جذور الإسراف في المالية العامة وإفلاسها في نهاية المطاف.** وللقيام بذلك، يربط

هذا التقرير ثلاثة عناصر حيوية في ثلاثة أقسام. **القسم الأول: سياسة المالية العامة في الجمهورية الثانية؛ القسم الثاني: إعادة هيكلة المالية الكلية؛ القسم الثالث: عدم تقديم الخدمات العامة.** وثمة عنصر حيوي رابع هو الوضع الجيوسياسي، لكنه يتجاوز نطاق هذا التقرير. وتشكل هذه العوامل مجتمعة عوامل بالغة الأهمية في تحديد نواتج أي

٧ سحتل الأزمة الاقتصادية التي يواجهها لبنان المركز الأول على الأرجح بين أشد عشر أزمات، ورتباً بين أشد ثلاث أزمات، حدة على مستوى العالم منذ أواسط القرن التاسع عشر. فقد انخفضت قيمة إجمالي الناتج المحلي للبنان من حوالي ٥٥ مليار دولار عام ٢٠١٨ إلى ما يقدر بنحو ٢٢ مليار دولار عام ٢٠٢١، في حين انخفض نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي بنحو ٦٠٪ من حيث القيمة الدولية. علماً بأن هذا الانكماش الشديد يصاحب في العادة الصراعات أو الحروب. (**المركز الاقتصادي للبنان، ربيع ٢٠٢١**).

٨ تواطؤ ممثلي القطاعين العام والخاص على المستويين الكلي والجزئي لضمان استحواذهم على الموارد.

٩ اعتباراً من ربيع عام ٢٠١٦، أعلن البنك الدولي إفلاس نموذج الاقتصاد السياسي للجمهورية الثانية؛ «... نموذج مفلس اجتماعياً واقتصادياً، يتم بموجبه تصدير رأس المال البشري مقابل التدفقات الوافدة التي تمول الأنشطة الربعية التي تؤدي إلى تفاقم الاختلالات». (**المركز الاقتصادي للبنان، ربيع ٢٠١٦**)

اقتصاد سياسي مترسخ استخدم مؤسسات الدولة من خلال الأدوات المالية والاقتصادية.

٧. **تكشف أنشطة المالية العامة عن اثنتين من أبرز سمات هذا الاقتصاد السياسي وأكثرها منهجية، وهما:**

- i. تراكم الديون لتعزيز قناة الثقة في النظام المالي الكلي. وكان ذلك ضرورياً للحفاظ على تدفقات وافدة قوية للودائع بسعر صرف ثابت، ورفع مُبالغ فيه لقيمة الليرة اللبنانية مما سمح بالإفراط في الاستهلاك وخلق ثروة وهمية؟.
- ii. تحقيق منافع سياسية ومالية من التكاليف الزائدة المفروضة على المواطنين والامتيازات الممنوحة للقلة. وحدث ذلك من خلال قنوات التوزيع التي تتضمن دعم، وتحقيق أرباح كانت متمركزة حول الخدمات العامة، مما زاد من ترسيخ النظام الطائفي لتقاسم السلطة.

٧i. بناءً على التحليلات التي تم إجراؤها، يحدّد هذا التقرير خمسة حسابات مالية للجمهورية الثانية:

٢. الحسابات الداخلية والخارجية الرسمية العامة (المالية العامة، ميزان المدفوعات، الدين، إلخ).
٣. الخسائر المتراكمة غير المعلنة في حسابات مصرف لبنان ولم تُعرض إلا بشكل رمزي تحت «أصول أخرى» في المركز المالي لمصرف لبنان.
٤. قيام الحكومة اللبنانية بتأجيل أو رفض المدفوعات المستحقة (أي المتأخرات) التي تصل إلى فرض الدين و/أو الخسائر على المستفيدين.
٥. إفراط مصرف لبنان في طبع النقود.
٦. غياب الخدمات العامة الأساسية أو اتسامها بأوجه قصور شديدة، وهي الخدمات التي يمولها دافعو الضرائب الذين يتحملون تكلفتها مرة أخرى من خلال خدمات بديلة تقدمها شركات خاصة (الكهرباء، والمياه، إلخ).

٧ii. دلّت العناصر المذكورة أعلاه على الخسائر الهائلة التي فُرضت على المودعين بعد الانهيار.

القسم الثاني: إعادة هيكلة المالية الكلية

٧iii. يحدد هذا القسم القرارات الرئيسية لسياسات إعادة هيكلة النظام المالي الكلي - تحديداً الدين العام وقطاع المالية العامة والقطاع النقدي

والقطاع المالي- ويجري محاكاتها. يُحدّث القسم الثاني المساعدة الفنية التي قدمها البنك الدولي بموجب هذا التقرير إلى الحكومة اللبنانية في أوائل عام ٢٠٢٠ لمساعدة السلطات على وضع إستراتيجية لإدارة الأزمات. ويمكننا قياس بعض الخسائر في النظام، كما لوحظ جزئياً من خلال ميزانيات أصحاب المصلحة الرئيسيين الثلاثة، وهم: الحكومة، ومصرف لبنان، والقطاع المصرفي.

١٨. **لأغراض التوضيح، نجري تحليلاً للسيناريوهات ونماذج المحاكاة المدمجة، وذلك بهدف قياس أثر القرارات الرئيسية لسياسات إعادة هيكلة النظام المالي الكلي. في ما يلي استنتاجات مهمة:**

- يتسم النظام المالي الكلي في لبنان بروابط قوية بين القطاعات المالية والنقدية والمالية العامة، مما جعل أحدها يعتمد على الآخر، حيث تشكل التزامات أحد القطاعات أصولاً للقطاع الآخر، مما يربط ميزانياتها.
- لن تؤدي تدابير إعادة هيكلة الديون (سواء الدين المحلي أو الأجنبي) إلى خفض نسبة الدين إلى إجمالي الناتج المحلي إلى أقل من ١٠٠٪، أو خلق حيزاً كافياً في المالية العامة. ومن ثم، فإن النمو ضروري لاستمرارية القدرة على تحمل أعباء الدين.
- ستُكبد إجراءات إعادة هيكلة الدين مصرف لبنان والبنوك التجارية خسائر ضخمة.
- سيعمل توحيد سعر الصرف على خفض ميزانيات المصرف المركزي والبنوك انخفاضاً شديداً.
- تتمثل إحدى النتائج الأساسية للإصلاحات في القطاع المالي في تحسين ملحوظ في مركز صافي الاحتياطي الدولي لدى مصرف لبنان، والذي يُقدر حالياً على نحو سلبي بنسبة عالية.
- تعد الشفافية في ما يتعلق بالإفصاح عن المعلومات القياسية لمصرف لبنان، مثل صافي الاحتياطي الدولي واستخدام الممارسات المحاسبية الدولية المعترف بها، مكوناً بالغ الأهمية لتعزيز شفافية الماليات العامة وخضوعها للمساءلة. وفي الواقع، لم يكن حجم الميزانيات السيادية والخاصة بمصرف لبنان والنظام المصرفي ليبلغ أبداً المستويات المرتفعة التي وصل إليها عشية الأزمة في عام ٢٠١٩، لو كانت الجهات الاقتصادية الفاعلة تمكنت من رؤية أن صافي الاحتياطي الدولي قد تحوّل سلباً قبل قبل نشوب الأزمة بزمان طويل.

القسم الثالث: عدم تقديم الخدمات العامة

X. **يحلل القسم الثالث تداعيات السياسات الكلية والهيكلية للبنان على (الفشل في) تقديم الخدمات الأساسية الرئيسية للسكان.** ويوضح أوجه الفشل في المكونات الأساسية للعقد الاجتماعي كما يتضح من ضعف (وتراجع) جودة الخدمات العامة الأساسية في القطاعات التالية: المياه والكهرباء والنقل والصحة والتعليم والحماية الاجتماعية.

XI. **يُظهر هذا التقرير فجوات خطيرة في تمويل الخدمات العامة الأساسية، كانت سائدة قبل الأزمة الحالية بمدة طويلة وتفاقمت بسببها.** وعلى صعيد الإيرادات، أدى انخفاض معدل استرداد التكلفة إلى أعباء مالية غير مستدامة وأثر سلباً على توفير الكهرباء والمياه للسكان. وتؤكد التحليلات القطاعية أوجه القصور في الإنفاق العام، والتي تعكس أوضاع الاقتصاد الكلي والمالية العامة التي تم تحليلها في هذا التقرير. وأدى انخفاض مستوى الإنفاق الرأسمالي، من بين عوامل أخرى، إلى نقص الاستثمارات في زيادة قدرات توليد الكهرباء وصيانة الشبكات. وأدى ذلك بدوره إلى إعاقة مؤسسة كهرباء لبنان عن تلبية الطلب على الكهرباء، مما عزز اللجوء إلى بدائل باهظة التكلفة وعالية التلوث (و مربحة للغاية) يقدمها القطاع الخاص.

XII. **أثرت الصدمات المتعاقبة التي أصابت لبنان منذ عام ٢٠١٩ في القطاعات الحيوية على جانبي العرض والطلب.** فقد أدى انهيار العملة المحلية وما أعقبه من نقص في النقد الأجنبي على مستوى الاقتصاد كله إلى زيادة حادة في التكلفة في هذه القطاعات. وعانت تلك القطاعات أيضاً من نقص السلع والخدمات داخل الاقتصاد، مما أدى إلى تدهور نوعية الخدمات المقدمة. وأدى ارتفاع معدلات التضخم إلى انخفاض حاد في القوة الشرائية لرواتب موظفي القطاع العام (على سبيل المثال لا الحصر). وتفقد القطاعات الحيوية نتيجة لذلك آلاف الموظفين المؤهلين عبر نزيف الموارد البشرية الذي تشهده البلاد. وأدى انتهاء دعم النقد الأجنبي إلى تفاقم الضغوطات التضخمية على الأسر. وتشمل إستراتيجيات التكيف الخاصة بهذه الأسر البحث عن بدائل ميسورة التكلفة (مثل نقل أطفالها من المدارس الخاصة إلى المدارس

(الحكومية) عند توفرها، أو ببساطة الحد من استخدامها للخدمات كخفض ساعات توليد الكهرباء بالمولدات أو خفض استهلاك المياه أو تأخير اللجوء للرعاية الصحية، ضمن إجراءات أخرى.

XIII. **كشفت الأزمات المتفاقمة أيضاً هشاشة نموذج تقديم الخدمات في لبنان، وهو في حد ذاته نتاج استحواذ النخبة على موارد الدولة لتحقيق مكاسب خاصة استلزمت إضعاف الخدمات العامة.** وفي حين أن معالجة هذه الأوضاع الهشة تمثل أجندة متوسطة إلى طويلة الأجل، فإن الشعب اللبناني بحاجة إلى مساعدة فورية. ويقترح هذا القسم سلسلة من التدابير والسياسات القطاعية المحددة التي تهدف إلى تلبية الاحتياجات الفورية للسكان مع بدء إصلاحات على المدى المتوسط لتحسين أداء الخدمات العامة واستدامتها وقدرتها على الصمود. وتركز التدابير المقترحة على الأهداف الرئيسية التالية:

- ضمان استدامة الخدمات الأساسية وتحمل تكلفتها من خلال الاستثمارات السليمة، وتحسين سياسات استرداد التكلفة، وتحسين الحوكمة، لاسيما في قطاعات المياه والكهرباء والنقل.
- تعزيز الإنصاف في الإنفاق العام، لاسيما من خلال خفض الإنفاق الشخصي المباشر على الرعاية الصحية، وإعادة تنظيم تمويل التعليم، وإعطاء الأولوية للإجراءات التدخلية التدريجية في مجال الحماية الاجتماعية التي تستهدف الفئات الفقيرة والأكثر احتياجاً من اللبنانيين، بالإضافة إلى معالجة المشاكل الهيكلية للمعاشات التقاعدية العامة لضمان الاستدامة والعدالة.
- تحسين الكفاءة في الإنفاق الحكومي في جميع القطاعات. ويشمل ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، إعادة التوازن في النظام الصحي عبر التركيز على الرعاية الوقائية والصحة الأولية، واحتواء الإنفاق العام على الرعاية الصحية (لاسيما المستحضرات الصيدلانية)، وزيادة الكفاءة في تخصيص مستلزمات المدارس الحكومية (المعلمين والبنية التحتية)، واعتماد سياسات للحد من ارتفاع معدلات الرسوب لدى الطلاب.

XIV. **علاوة على ذلك، وكما ورد في [الدراسة التشخيصية المنهجية](#) للبنان (الدراسة التشخيصية**

عُرضت على المؤتمر الاقتصادي للتنمية (سيدرس) في باريس في شهر أبريل/نيسان ٢٠١٨. وأخيراً، وفي تقرير المرصد الاقتصادي للبنان عدد خريف ٢٠٢٠ الذي صدر بعنوان **الكساد المتعمد**، قدم البنك أجندة إصلاحية تستهدف تعزيز الإدارة الاقتصادية في لبنان بطريقة أكثر شمولاً وخضوعاً للمساءلة (انظر الإطار أ).

المنهجية، ٢٠١٦)١٠: فإن تفريغ الدولة هو نتيجة مرغوبة/ متعمدة تهدف إلى ترسيخ الامتيازات العامة والخاصة للمستفيدين الرئيسيين من اقتصاد لبنان بعد الحرب الأهلية. وتطلّب استحواذ النخبة على موارد الدولة لتحقيق مكاسب خاصة إضعاف الخدمات العامة لكي: (١) تحل محلها عقود القطاع الخاص المربحة والمتضخمة بالدولار الأميركي (على سبيل المثال، أنشطة استيراد النفط، والمولدات الكهربائية، وجمع النفايات، والمدارس الخاصة والمستشفيات، إلخ)، و(٢) تحكم الجماعات الطائفية قبضتها على المواطنين بأن تحل محل الدولة في تقديم هذه الخدمات. ويجب إصلاح هذه السمة الأساسية لنظام ما قبل الأزمة لكي تبدأ المالية العامة والسياسة العامة والقطاع العام في لبنان بتقديم الخدمات لمواطنيه.

الانعكاسات على صعيد السياسات

XV. ثمة قيمة مضافة مهمة لهذا التقرير وهي أنه يعرض تحليلات وتوصيات على صعيد السياسات في مختلف القطاعات الاقتصادية في ظل الأزمة من منظور الاستدامة على المدى الطويل. ويشير القسمان الكلي والقطاعي إلى إجراءات تدخلية عاجلة تتسق مع الإصلاحات الأطول أمداً التي قام البنك الدولي بدراساتها وتحليلها والتشديد عليها مراراً وتكراراً على مدى عقود.

XVI. تُركت أوجه القصور الكلية والهيكلية طويلة الأجل دون معالجة طوال فترة ما بعد الحرب، على الرغم من التحليلات المتعمقة العديدة وإمكانية الحصول على التمويل. وفي سلسلة من مذكرات السياسات، حدد البنك الدولي إصلاحات بالغة الأهمية، سواءً أكانت إصلاحات على صعيد الاقتصاد الكلي أو إصلاحات هيكلية أو إصلاحات قطاعية، وذلك للمساعدة في تخفيف المخاطر وتعزيز النمو المحتمل. وفي شهر ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٦، نشر البنك الدولي «الكتاب الأبيض» الذي تضمّن تقييماً أعده خبراء البنك بشأن الإصلاحات اللازمة كي تطبقها حكومة جديدة، وذلك بعد عامين ونصف العام من شغور منصب رئيس الدولة والشلل الذي أصاب مؤسساتها. وتم إعداد هذه القائمة في وقت لاحق وإدراجها بما يتناسب مع التقييم الإستراتيجي الذي أجراه البنك الدولي لخطة الاستثمار الرأسمالي في لبنان^{١١}، والتي

١٠ **البنك الدولي (٢٠١٦) «الدراسة التشخيصية المنهجية للبنان».**
١١ **البنك الدولي (٢٠١٦)، الإصلاحات ذات الأولوية للحكومة اللبنانية، ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٦**
١٢ **وسام حركة وكريستوس كوستوبولوس (٢٠١٨)، تقييم إستراتيجي: خطة للاستثمار الرأسمالي في لبنان، مجموعة البنك الدولي، واشنطن العاصمة.**

الإطار ١. الركائز الرئيسية لمصفوفة الإصلاحات كما نُشرت في تقرير المرصد الاقتصادي للبنان، عدد خريف ٢٠٢٠

٣. **حزمة إصلاح تطوير البنية التحتية:** تشكل البنية التحتية المتهالكة في لبنان عقبة أمام التنمية. ومن بين الخدمات الأساسية الحيوية المطلوبة، يسجل لبنان تأخراً في القطاعات التالية: (١) الكهرباء، و(٢) الاتصالات، و(٣) شبكة الموانئ، و(٤) النقل، و(٥) إمدادات المياه والصرف الصحي. ويحتاج لبنان إلى ضخ استثمارات عاجلة في هذه القطاعات التي لا تستطيع الدولة تحمل تكاليفها، والتي لا يرغب القطاع الخاص في القيام بها، نظراً لما يحيط بها من غموض وضعف الحوكمة التنظيمية. ومن الضروري إعطاء الأولوية للإصلاحات الرامية إلى الحد من عجز المالية العامة وشبه المالية العامة في المؤسسات المملوكة للدولة، وتدعيم الإدارة والتنظيم والحوكمة، وتشجيع الاستثمارات الخاصة.

٤. **حزمة إصلاح الفرص الاقتصادية:** ستوفر الأزمة الاقتصادية فرصاً جديدة تنبع في المقام الأول من تعديل الأسعار المحلية والعملية التي انخفضت قيمتها. ويجب على الشركات ومؤسسات التمويل تحديد هذه الفرص واستغلالها لخلق فرص عمل جديدة. وسيحتاج لبنان إلى تخفيف العبء الذي يلقيه على كاهل مؤسساته من خلال تبسيط العمليات والإجراءات، وخفض تكاليف التشغيل، وإجراء إصلاحات أساسية لتحقيق تكافؤ الفرص. وسيحتاج لبنان أيضاً إلى ضمان قدرة القطاع المصرفي على أداء وظيفته في الوساطة. ويمكن مساندة هذه الإصلاحات بخطة للتنمية الاقتصادية تضمن عمل الأسواق بكفاءة ودون عوائق بسبب قيود قطاعية محددة تعوق النمو.

٥. **حزمة إصلاح تنمية رأس المال البشري:** يتمثل أحد الجوانب الرئيسية للاستدامة ونمو الاقتصاد اللبناني في استعادة إمكانات رأس المال البشري. وبالنسبة للبنان، يتمثل جزء من التحدي في القيود المالية التي تعوق مساندة الخدمات العامة الضرورية. أما الجزء الآخر من التحدي فهو كفاءة القطاع وإدارته. ويجب أن تتضمن أي إستراتيجية لتحقيق الاستقرار والكفاءة الاقتصادية واستعادة الثقة الإصلاحات التي تدعم تنمية رأس المال البشري، وفي الوقت نفسه خلق حيز مالي لتخصيص هذا النوع من المصروفات لدعم هذه الإصلاحات في إطار مستدام للموازنة.

تقع إصلاحات الحوكمة والمساءلة، التي تسعى إلى تدعيم الإدارة الاقتصادية العامة في لبنان بطريقة أكثر شمولاً وخضوعاً للمساءلة، في صميم أجندة الإصلاح المقترحة؛ وبذلك، تسعى هذه الأجندة إلى إعادة بناء الثقة. وتتناول أجندة الإصلاح الركائز الخمس التالية:

١. **برنامج لتحقيق استقرار الاقتصاد الكلي:** يحتاج لبنان إلى وقف ارتفاع معدلات التضخم، وسرعة انخفاض قيمة العملة، وانتشار أسعار الصرف المتعددة. وينبغي له أن يضع مساراً لاستدامة القدرة على تحمل أعباء الدين العام على أساس إعادة هيكلة الديون ووضع إطار مالي مستدام، وأن يعتمد حزمة قوية من تدابير الحماية الاجتماعية. ويتطلب كل من التحديات الماثلة أمام تصحيح أوضاع المالية العامة وإعادة هيكلة القطاع المصرفي الضرورية الإدراك الكامل للخسائر الناتجة وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية، والتي سيتعين توزيعها وفقاً للتسلسل الهرمي للمطالبات وعلى نحو منصف مع مراعاة المنافع السابقة التي تحققت.

٢. **حزمة إصلاح الحوكمة والمساءلة:** يحتاج لبنان إلى معالجة المصادر الرئيسية للفساد وعدم الكفاءة في القطاع العام من أجل تحقيق وفورات في الموازنة، وتحسين الأثر الإنمائي، والبدء في إعادة بناء الثقة بين الحكومة والمواطنين. وتهدف الإصلاحات في إطار هذه الحزمة إلى إعادة بناء الثقة من خلال ما يلي: (١) تعزيز إدارة الأموال العامة من خلال إصلاحات المالية العامة والاستثمار وإدارة الديون؛ (٢) إصلاح المشتريات العامة، وذلك لأسباب منها زيادة المشاركة العادلة للقطاع الخاص؛ (٣) تحسين الشفافية والشمول من خلال الامتثال لشراكة الحكومة المفتوحة والانضمام إليها؛ (٤) تعزيز المساءلة من خلال مكافحة الفساد والإصلاحات القضائية. ويمكن النظر إلى هذه الإصلاحات على أنها الركائز الأساسية لإصلاح القطاع العام المطلوب لإعادة بناء الدولة اللبنانية.

